وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES

Cellule de Traitement
du Renseignement financier

خلية معالجة الإستعلام المالي

REVUE DE PRESSE

DE LA CTRF

NUMERO 07 - JUILLET 2016

النهار

2016/07/10

ضبط بحوزتهم 40 مليون سنتيم مزوّرة من فئتي ألف وألفين دينار

عصابة تزور الأوراق النقدية وتستغل قصرا لترويجها في الحراش بالعاصمة

ألقت مصالح الأمن القبض على أفراد شبكة إجرامية تضم 3 شباب كونوا عصابة تحترف تزوير الأوراق النقدية وطرحها للتداول عبر التراب الوطني، حيث يتابع في الملف كل من المدعو «ر.م» فتان، و«م.س» عون نظافة، إلى جانب شريكهم «و.ع.ا» بنّاء، وينسب إليهم جناية تزوير وتقليد أوراق نقدية ذات سعر قانوني في الإقليم الوطني وبيع وتوزيع أوراق نقدية مزورة في الإقليم الوطني، قاربت 40 مليون سنتيم مزوّرة من فئات 2000 و1000 و200 دج. وحسبما يكشفه ملف الحال، فإن وقائع القضية تعود إلى شهر ماي من سنة 2015، عقب دورية لمصالح الأمن بحي «ديسولي» في الحراش، أين لفت انتباههم شابين على متن دراجة نارية وأحدهما حامل لورقة نقدية إلى أعلى وهو يتفحصها، قامت على إثرها ذات المصالح بتوقيفهما، وخلال الملامسة الجسدية عثرت بحوزة أحدهما وهو قاصر، على مبلغ 70 ألف دج اتضح أنه مزور. وبمباشرة التحريات وخلال السماع لأقوال «و.ع.ا» والقاصر «س.ا»، صرحا أن المبلغ المحجوز بحوزته ملك للمدعو «ر.م» فتان، بعد أن أقنعه بمنحه مبلغ 7 ملايين دج ليشتري دراجة نارية من سوق الحراش بالمبلغ المزور، وعليه أقرضه المتهم المبلغ على أن يرد له نقودا صحيحة، وهو ما وافق عليه القاصر «س.ا» وتوجه رفقة المتهم «و.ع.ا» لشراء الدراجة النارية من الحراش، أين أخبره في الطريق أن النقود التي بحوزته مزورة، مما دفع بالمدعو «و.ع.ا» لتفحصها، وبتفتيش مسكنه عثرت مصالح الأمن على مبلغ يقدر بـ 33 مليون سنتيم مزورة، كانت جاهزة لطرحها في السوق، بالإضافة إلى مبلغ مليار سنتيم صحيحة صرح المتهم بأنه ملك لوالده التاجر، وعليه، قامت مصالح الأمن بحجز الوسائل المستعملة في التزوير المتمثلة في جهاز حاسوب وآلة نسخ و4 رزم من الأوراق المقوى مقسم على شكل أوراق نقدية وأقراص فحم، إلى جانب حجزها لسلاح أبيض وشفرة حلاقة، كما عثرت بغرفة المتهم على 42 ورقة نقدية من فئة 2000 دج جاهزة، بالإضافة إلى 91 صفحة جاهزة من فئة 2000 دج غير مقطعة، كما عثرت على 36 صفحة من فئة 1000 دج وصفحتين من فئة 500 دج جاهزة للتداول، بالإضافة إلى 9 أوراق نقدية من فئة 200 دج وأوراق أخرى بالعملة الصعبة من فئتي 50 و20 أورو غير صالحة للترويج.

سهام.ز

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية

2016/07/10

مستوردان وموظف ببنك أمام العدالة بوهران

تهريب أموال طائلة إلى الخارج عبر صفقات استيراد "مشبوهة" من إسبانيا

تضخيم فواتير استيراد آلات غير صالحة بالاستعانة بشركات "وهمية"

كشفت مصادر مطلعة لـ"الشروق" أن محكمة القطب الجزائي بوهران قد باشرت، قبل أسبوع، تحقيقا معمقا في قضية تهريب أموال طائلة، أبطالها مستوردون وموظف ببنك، عن طريق التزوير في الفواتير وتضخيمها والنصب على مستفيدين من قروض في إطار دعم الشباب، ما جعلهم يغنمون أموالا ضخمة قدرت بعشرات الملايير.

وكانت التحريات المعمقة التي باشرتها مصلحة المراقبة اللاحقة لدى الجمارك والشرطة الاقتصادية بوهران، قد أفضت إلى تفجير قضية الحال. إذ حققت مصلحة القطب الجزائي مع المتورطين الممثلين في 3 أشخاص منهم مستوردان بمعية موظف بنك، على أساس متابعتهم بتهم تكوين جمعية أشرار، تهريب الأموال، مخالفة التنظيم والتشريع والصرف في حركية الأموال من وإلى الخارج، النصب والاحتيال، التزوير والاستعمال المزور، على خلفية ضلوعهم في تلاعبات في صفقات استيراد آلات، باستعمال التزوير لكسب مبالغ مالية ضخمة عبر التعامل مع شركات وهمية وبأسماء مستعارة بعضها بإسبانيا، لنقل الأموال نحو أرصدة مجهولة. وطال الاستجواب مديري بنوك ومستفيدين من قروض في إطار دعم الشباب لإنشاء مؤسسات مصغرة، فيما قدرت مصلحة المراقبة اللاحقة لدى الجمارك بوهران، أن الغرامات المترتبة على المتورطين قد قاربت 75 مليار سنتيم.

وتفجرت قضية الحال عقب شكوى مستفيد من قرض في إطار دعم الشباب كما سبق الذكر، قدم طلبية آلة لرسكلة المواد المعدنية بقيمة مالية فاقت 109 ألف دولار، أين عين أحد المتهمين ممثل في شخص مستورد ممولا لأجل جلب الآلة من الصين كونه ممثلها. غير أن الضحية تفاجأ عند تسلم بضاعته بأنها غير صالحة ولا تشبه الآلة التي طلبها وسعرها بخس جدا، وهكذا كان شأن أكثر من ستة ضحايا آخرين، حيث إن المتابع يجلب الآلات من شركة بإسبانيا بدل الصين، وهكذا يكون هو البائع والشاري، ما سهل عملية الاستيراد بفواتير مضخمة جدا.

وعليه، باشرت الشرطة الاقتصادية بوهران، تحريات معمقة في الملف الحالي تبعتها تحقيقات وتدقيقات في الحسابات من مصلحة المراقبة اللاحقة لدى الجمارك بوهران، أين اكتشف أن الأطراف المتهمة متورطة في عديد القضايا التي تخص تهريب الأموال على هذه الشاكلة، ليتم تقديمهم إلى العدالة، في انتظار ما ستسفر عنه التحقيقات في قضية الحال، التي طالت تهريب أموال ضخمة عبر مستوردين، في ظل الأزمة التي تطال البلاد.

■ ف. عشاية

2016/07/11

أفارقة يبيّضون 5 ملايير سنتيم من عائدات نصب على جزائريين ويحولونها إلى كوت إيفوار

جميلة.ق

تورط فيها إفريقيان أحدهما معلم بالكنيسة أدينا بالحبس مع وقف التنفيذ مع منعهما للعودة إلى الجزائر

فتحت، أمس، محكمة الحراش، الملف القضائي المتعلق بشبكة أفارقة مختصة في النصب على الشباب الجزائري الطامح للعمل في الخليج العربي، من خلال إعلان نشر على موقع إلكتروني على الأنترنت، والذي يقدم عروضا لعقود عمل بمختلف المؤسسات الخليجية، خاصة السعودية، مقابل مبالغ مالية، تورط فيه رعيتان إفريقيان أحدهما طالب متخرج من جامعة باب الزوار ومعلم لغة فرنسية بالكنيسة على مستوى السفارة المالية بالجزائر من جنسية بينينية، وآخر مالي، بعدما تم استغلال حساب بريدي لطالب جامعي إفريقي لضخ به المستحقات المالية المسلوبة من ضحاياهم، والتي بلغت قيمتها أزيد من 5 ملايير سنتيم، حيث استطاعت مصالح الشرطة القضائية لأمن المقاطعة الشرقية بالدار البيضاء، فرقة التحري، من الإطاحة بهم، ويتعلق الأمر بإفريقيين موجودين رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية في الحراش، فيما ظلت هوية واستنادا إلى ما تم تداوله، أمس، حول الملف، .الباقين مجهولة

فإن تحريك الدعوى العمومية انطلق بشكوى تقدم بها الضحية أمام مصالح الشرطة المختصة في مكافحة الجريمة المعلوماتية، تفيد بأنه قام بالتسجيل على موقع إلكتروني بالأنترنت يقدم عروضا لمناصب عمل في لخليج بتوقيع عقود لمدة معينة، ومن خلال المعطيات المقدمة على الموقع، تم تقديم بيانات حول حساب بريدي تودع فيه مستحقات التسجيل ومصاريف التنقل إلى المنصب الموعود وتكاليف أخرى، وبناء على القيمة المتفق عليها، دفع مبلغا ماليا يقدر بـ165 مليون سنتيم بالحساب البريدي ووقع بالمقابل على عقد عمل، وظل على تواصل عبر «الإيمايل» بمسيري الموقع لإتمام إجراءات سفره للالتحاق بالمنصب، وأضاف الضحية في شكواه، أن مسيري الموقع طلبوا منه دفع مستحقات جديدة حددت بمبلغ مالي بالعملة الصعبة يقدر بـ 9 آلاف دولار، وهو الأمر الذي جعله يشك ودفعه لتقديم شكوى أمام المصالح المختصة، هذه الأخيرة باشرت تحرياتها في الوقائع انطلاقا من صاحب الحساب البريدي الذي دفع فيه الضحية المبلغ المالي، وتبين أنه يعود لطالب جامعي إفريقي فتحه من أجل الحصول على المنحة الجامعية، هذا الأخير الذي تم استدعاؤه للتحقيق الأمني، واتضح من خلال تصريحاته أن شخصا آخر طلب منه استعمال حسابه البريدي من أجل الحصول من خلاله على حوالات مالية وذلك مقابل 10 من المائة كعمولة عن كل مبلغ يتم إيداعه بالحساب. وقد تبين من خلال التحقيق، أن الموقع الإلكتروني يسيره رعايا أفارقة من كوت إيفوار والنيجر، واستطاع المحققون وضع يدهم على مبلغ مالي يقدر بنصف مليار كان بالحساب البريدي، طالب وكيل الجمهورية بحجزه، بعدما تمكن أفراد العصابة من تهريب 5 ملايير سنتيم بعد تحويلها من العملة المحلية إلى الأورو. المتهمان الموقوفان، من بينهما الطالب الجامعي السابق بجامعة باب الزوار، أنكرا أن يكونا على علم بأمر العمليات المخطط لها، وصرح الطالب أنه تعرف على المتهم الثاني بالكنيسة التابعة للسفارة المالية

التي يقدم فيها دروسا لأقرانه منذ تخرجه، وأنه متعود على تقديم يد العون لبعض أصدقائه الأفارقة العاملين بالجزائر حين يبحثون عن حساب بريدي لضخ أموالهم به، وأنه كما جرت العادة، تقدم منه المتهم الثاني وطلب منه حسابه البريدي حتى يتسنى لبعض أصدقائه ضخ أموالهم به لتحويلها إلى بلادهما مقابل نسبة مئوية، وأنه لم يكن على علم بما يحاك خلفه، كما أنه لا تربطه أي علاقة بمسيري الموقع الإلكتروني بالخارج، مؤكدا أنه في كل مرة كان يسحب الأموال من حسابه ويسلمها للمتهم الثاني، وأنه لم يكن على علم بصرفها للعملة الصعبة وتحويلها إلى الخارج. وعليه وأمام المعطيات المقدمة التمس، ممثل الحق العام توقيع عقوبة 3 سنوات حبسا نافذا ضدهم مع 20 ألف دج غرامة مالية، مع مصادرة المبلغ المحجوز بالحساب لكل من المتهمين المتابعين بتهمة تكوين جماعة أشرار والتزوير والنصب وتبييض الأموال، لتدينهما المحكمة بعد المداولة القانونية بـ 18 شهرا حبسا موقوف التنفيذ مع 20 ألف دج غرامة مالية عن التزوير والنصب، وبرّأتهما من تهمة تكوين جماعة أشرار وتبييض الأموال، مع الإبعاد والمنع النهائي من العودة إلى الجزائر.

2016/07/17

التحقيق مع شبكة إجرامية يقودها أفارقة مختصة في المتاجرة بالهيروين وتبييض الأموال بالجزائر

جميلة.ق

قاضي تحقيق محكمة سيدي امحمد أودع جميع المشتبه فيهم الحبس المؤقت

كشف مصدر مطلع لـالنهار، أن قاضي التحقيق الغرفة 16 بمحكمة سيدي امحمد، يتحرى في ملف يتعلق بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، يتعلق بالمتاجرة في المخدرات وتبييض الأموال والنصب والاحتيال والإقامة غير الشرعية، تورط فيها رعايا أفارقة من جنسية نيجيرية رفقة جزائريين تم الإطاحة بهم، بعد تحقيقات معمقة قامت بها مصالح أمن الجزائر في إطار مكافحة الجريمة بكل أنواعها.انطلاق التحقيق، جاء عقب تحريات مصالح أمن ولاية الجزائر حول نشاط رعية إفريقي بالعاصمة في ترويج والمتاجرة بالمخدرات الصلبة بين المتعاطين، والذي تم ترصد تحركاته لمدة أسبوعين، بعدما ظهرت عليه ممارسات مشبوهة، والذي ألقي القبض عليه بعد ضبط بحوزته كمية تقدر بـ 5 غ من الهروين، ولدى توسيع التحريات بمداهمة منزله المشترك رفقة مجموعة من أقرانه الكائن بولاية وهران، أسفر ذلك عن العثور على كمية تقدر بـ 32 غ من المخدرات الصلبة «الهروين»، وتم توقيف في إطار ذلك، رعايا أفارقة آخرين، تبين بعد التحقيق في هوياتهم أن لهم علاقات بملفات نصب واحتيال قيدها جزائريون ضدهم، بعد اكتشاف حساب بريدي لسيدة جزائرية استغله الرعايا الأفارقة لصب عائدات عمليات احتيالية به وتمكنوا من خلاله جني ملايين الدينارات تم صرفها بالسوق السوداء إلى العملة الصعبة وتحويلها إلى بلد إفريقي بعد تبييضها، مقابل عمولات تسلم لصاحبة الحساب البريدي. وقد ألقت مصالح أمن الجزائر، القبض على المشتبه فيهم، إثر اكتشافها لمعاملات غير شرعية قام بها الرعايا الأفارقة باستيراد المخدرات الصلبة من نيجيريا عبر مصر إلى الجزائر لترويجها بين المستهلكين، حيث تم استجواب جميع المشتبه فيهم في مجموع الجرائم التي تورطوا بها، والتي تم تكييفها على أساس جناية، بعدما أمر بإيداعهم رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية في الحراش قيد التحقيق.

2016/07/17

بعد اكتشاف ثغرات مالية بعشرات الملايير

محاكمة 18 شخصا بينهم المدير ونائبه وأمين الصندوق في فضيحة اختلاس ببنك «بدر» فرع ششار في خنشلة

تنطلق، اليوم الاثنين، بمحكمة ششار الإقليمية في خنشلة، وعلى مدار ثلاثة أيام، أطوار محاكمة المتهمين الموقوفين وعددهم ثمانية على رأسهم المدير ونائبه وأمين الصندوق وموظف و10 آخرين وضعوا تحت الرقابة القضائية بين متهم وشاهد، فيما عرف بأحد أكبر فضائح الاختلاس وسوء التسيير والإهمال التي طالت فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ششار، وسط حضور مكثف من المواطنين والمتعاملين مع البنك وما يقارب 20 محاميا تأسسوا للدفاع عن المتورطين ومن لهم ضلع في هذه القضية التي مر عليها أزيد من 6 أشهر. وكانت هذه القضية التي ظلت محل اهتمام واسع في أوساط الرأي العام المحلي ومن الجهات الأمنية والقضائية والاعلامية، قد خرجت للعلن وباشرت الجهات المعنية بشأنها تحقيقاتها المعمقة والواسعة نهاية السنة المنصرمة، فيما أوسف بأكبر فضيحة سوء التسيير والإهمال والاختلاس، تمثلت في اختلاس أزيد من 100 ألف أورو دفعة واحدة من قبل أمين صندوق البنك المستهدف الذي تم توقيفه متنكرا في زي فلاح وسط أحد أحياء بلدية ششار مقر المؤسسة المعنية قبل نحو أسبوعين، والذي أدلى خلال التحقيق الأولي بمعلومات تم استغلالها من قبل مصالح الشرطة القضائية لأمن دائرة ششار، لتطال التهم مسؤولين وموظفين وأشخاصا من داخل البنك ومن خارجه. التحقيقات القضائية التي استغرقت أزيد من 20 ساعة في بدايتها أسفرت عن إيداع ثمانية أشخاص الحبس المؤقت على رأسهم مدير البنك ونائبه ورئيس مصلحة وأمين الصندوق وموظف، فيما تم وضع 10 أشخاص آخرين متورطين تحت الرقابة القضائية، أين وجهت للموقوفين تهم مختلفة الدرجة منها اختلاس وسرقة أموال عمومية وخاصة ومخالفة القوانين المصرفية وخيانة الأمانة والتزوير واستعمال المزور في محررات مصرفية وفتح حسابات وهمية بغرض تحويل أموال عمومية وخاصة لأغراض شخصية وتضليل التحقيق الأمني وسوء التسيير والإهمال. التحقيقات الأولية كانت قد كشفت عن ثغرات مالية بالملايير بالبنك وإهمال كبير وسوء تسيير وتجاوزات مصرفية وتزوير في الوثائق وفتح حسابات وهمية لتسهيل مهمة الاستيلاء على الأموال العمومية والخاصة وعن فضائح كبيرة من الوزن الثقيل منها عمليات تحويل واختلاس لأموال عشرات الزبائن بما فيهم أموال دعم المستثمرين من البناء الريفي، وقدر المبلغ المالي بحوالي 15 مليار سنتيم، بالإضافة إلى مبالغ كبيرة من العملة الصعبة منها مبلغ 75 ألف أورو بعد توقيف أمين الصندوق وبحوزته مبلغ 25 ألف أورو من أصل 101 ألف أورو التي استولى عليها، والذي كان المصدر الأول للمعلومات التي جزت المدير وعددا من الموظفين وأشخاص آخرين من خارج البنك إلى العدالة والحبس، في انتظار ما ستسفر عنه المحاكمة التي ستستغرق ثلاثة أيام.

عمر عامري

2016/07/20

يحاول تهريب 89 ألف أورو عبر تضخيم فاتورة هياكل حديدية مستوردة في تبسة

رابح.ل

تمكنت مصالح المراقبة للعمليات التجارية على مستوى مكتب الجمارك بمركز العبور بوشبكة في تبسة، أول أمس، في عملية نوعية، من إحباط تحويل للعملة الصعبة إلى خارج الوطن بطريقة غير مشروعة، من خلال تضخيم لفاتورة بضاعة مستوردة من البلد المجاور تونس من طرف مستورد في العقد الرابع من عمره، وذلك بقيمة مالية مضخمة أورو. العملية جاءت إثر قيام عناصر المراقبة 89.865.65قدرت بـ التدقيق في شاحنة محملة بهياكل حديدية تم استيرادها من البلد المجاور تونس قبل جمركة البضاعة، حيث تفطن عناصر المراقبة الجمركية إلى أن القيمة المصرح بها غير صحيحة، وبالرجوع للسعر الحقيقي تبين أنه مضخم، وتعد بذلك مخالفة للتشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال، وبعد مصادرة البضاعة، تم تحرير غرامة جزافية لذات المستورد المنحدر من إحدى الولايات المجاورة لتبسة، حيث بلغت الغرامة 55 مليونا و500 ألف دينار جزائري، إضافة إلى إعداد ملف منازعة بتهمة تتعلق بمخالفة الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وينتظر تحويله للجهة القضائية لاحقا

2016/07/23

"السوق السوداء للعملة "ينتعش

"تحويلات مالية موازية للخارج عبر سوق "السكوار

الجزائر: حسام حريشان

عشرات الشباب من مختلف الأعمار يقفون على قارعة الطريق وفي جميع الأزقة المقابلة لساحة "بور سعيد" المعروفة باسم الشهرة "السكوار" بقلب الجزائر العاصمة، يشيرون بأيديهم التي تحمل حزمة من الأوراق النقدية، دينار جزائري، أورو، دولار أمريكي، جنيه أسترليني، دينار تونسي.. وحتى العملة الصينية الرسمية" يوان" كانت معروضة هي الأخرى للبيع في ذلك الفضاء الموازي، على مرآى من السلطات العمومية.

"تحويل الأموال عبر بنك "السكوار

الزائر لساحة "بور سعيد" يكتشف بأن معنى كلمة موازي قد حذفت من قاموس المتحكمين في ذلك الفضاء الموازي، وخير دليل على ذلك هو توفر جميع العملات الأجنبية غير الموجودة في البنوك الرسمية وبالكميات التي تريد.

وحول أكبر كمية من العملة التي باستطاعتك شراؤها من السوق، اقتربت من أحد أولئك التجار الذي كان يحمل حزمة من أوراق فئة أورور، دولار، دينار تونسي..."، "ألفي دينار جزائري وينادي المارة وسألته عن أكبر مبلغ من الأورو الذي بإمكانه توفيره، فرد عليا مباشرة بسؤال آخر: "كم تريد أنت؟ ألف..10 آلاف...100 ألف؟ أنت أطلب وأنا أوفر الكمية التي تريد مهما كان حجمها"، قبل أن يضيف وهو يعد حزمة النقود التي كانت بين يديه "يمكنني حتى تحويل أموالك عبر البنك، أنت تدفع القيمة بالدينار هنا في الجزائر وأنا أحوّلها لك بالعملة الصعبة وتسحبها من إسبانيا أو فرنسا وفي أي بلد شئت"، لا يهم إن كان لديك حسابا بنكيا في الخارج أو لا، " :وأضاف موضحا لدي وسطاء في الخارج يسهرون على إتمام صفقتنا، وهكذا تسافر في راحة ومن دون المغامرة بأموالك.

الدينار التونسي الأكثر طلبا

من خلال جس نبض سوق "السكوار" تبيّن أن العملة التونسية هي الأكثر طلبا من طرف الزبائن خلال هذه الفترة، بسبب لجوء الآلاف من الجزائريين لقضاء عطلتهم عند الجارة الشرقية، إذ بلغ سعره 70.56 دج بينما لا يزال الأورو فوق سقف 180.10 ، والدولار يباع

بـ 160.20، ولعل العملة الأكثر تضررا سواء في البورصات العالمية مثلها مثل الأسواق الموازية هو الجنية الإسترليني الذي بيع أمس بساحة بور سعيد بـ 210.10، ويرجع ذلك لتداعيات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

السوق السوداء ينتعش

رغم أن الفارق كبير بين الأسعار المعروضة في سوق "السكوار" ونظيرتها في البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن الطلب في السوق الموازي في انتعاش مستمر، خصوصا خلال العطل ومع اقتراب مواسم الحج والعمرة، في غياب مكاتب الصرف التي وعدت بها الحكومة من جهة، والكمية القليلة التي تمنحها البنوك من جهة أخرى.

واصلنا جولتنا الاستطلاعية في الأزقة المجاورة لساحة بور سعيد، أين الضجيج يملأ المكان والحركة لا تكاد تنقطع، وهناك التقينا بزبائن من الجنسين ومن شتى الأعمار يتعاملون بكل حرية ومن دون أي خوف من الوقوع في مصيدة الأوراق المزورة أو إمكانية التعرض للسرقة، وحتى القبض عليهم من طرف مصالح الأمن.

أسئلة وأخرى أجابت عنها الشابة أمينة، 26 سنة، التقينا بها في مدخل إحدى العمارات تعد كمية من الدينار التونسي رفقة البائع، قائلة :"ليست المرة الأولى التي أقصد فيها هذا الفضاء وقبل مجيئي اتصلت بالبائع وتم الاتفاق على السعر والكمية، وبالتالي يقتصر الأمر على شدّ مدّ ليس إلا.

النهار
ENNAHAR EL DJADID

2016/07/27

الإطاحة بعصابة مالية مختصة في النصب والاحتيال وتزوير الأوراق النقدية بالجلفة

نجحت، في ساعات متأخرة من ليلة أول أمس الإثنين، فرقة الأبحاث التابعة لكتيبة الدرك الوطني للإقليم بالجلفة، من الإطاحة بعصابة خطيرة من جنسية مالية تتكون من شخصين يبلغان من العمر 25 و30 سنة، يقيمان بالتراب الوطني بطريقة غير شرعية وبحوزتهم 12 حزمة من أوراق مهيئة على شكل أوراق نقدية مصبوغة و7 أوراق من العملة الأجنبية «الأورو» أصلية، ومعدات خاصة بالتزوير، وهذا خلال كمين محكم بالتنسيق مع 3 ضحايا جزائريين يقطنون بمدينة الجلفة، حسب مصادر «النهار»، التي أكدت بأن عضوي العصابة كانا يقومان بعملية النصب والاحتيال، وهذا بإيهام الضحايا بغسل أوراق نقدية مصطنعة بمادة، ليعاد إلى عملة أجنبية بـ«الأورو»، مقابل مبالغ مالية بالعملة الوطنية، حيث يقومان بغسل الأوراق النقدية الأصلية بالمحلول المستعمل، قصد تبيين كيفية تحويل المبالغ الأخرى، حيث تم إلقاء القبض عليهما في حالة تلبس بالأوراق النقدية المهيأة للتزوير والتمويه وكذا العملة الأجنبية والمعدات التي تم حجزها رفقة المشتبه فيهما، صباح أمس الثلاثاء، أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة الجلفة، الذي أحالهما بدوره على قاضي التحقيق بنفس المحكمة، الذي بعد الاستماع إليهما الواحد تلو الآخر وكذا الضحايا، أمر بوضعهما رهن الحبس المؤقت بتهم تكوين جماعة أشرار والنصب والاحتيال والإقامة في التراب الوطني بصفة غير شرعية.

محمد غالمي

2016/07/31

توزعها سرّا على شيوخ ونساء وتسترجعها في الطائرة أو عند الوصول

وكالات سياحية تهرّب "الدوفيز" باستغلال حجاج ومعتمرين وسياح

الأمن يحقق في صب المبالغ في حساب بنكي بالعملة الصعبة لتبييض الأموال

نوارة باشوش

فتحت الفرقة الاقتصادية والمالية التابعة للشرطة القضائية، تحقيقات شملت 5 وكالات سياحية، بينها المعنية بتنظيم رحلات الحج والعمرة تورطت في تبييض وتهريب أموال إلى الخارج، وذلك باستغلال السياح والمعتمرين والحجاج، حيث يقوم أصحاب الوكالات المتورطة بنقل الأموال إلى الخارج من خلال تقسيمها على المسافرين بقيمة لا تتجاوز الحد الأقصى المسموح به وهو 7 آلاف أورو، ليسترجعوها منهم على متن الطائرة أو بعد دخول أراضي البلد المتوجه إليه.

المصالح المعنية باشرت التحقيق، حسب مصادر "الشروق"، بناء على تقرير تطرق إلى تفاصيل تبييض الأموال وتهريبها إلى الخارج بطريقة احتيالية من طرف 5 وكالات سياحية 3 منها معنية بتنظيم الرحلات نحو البقاع المقدسة في إطار أداء مناسك الحج والعمرة.

ويتعلق الأمر بوكالتين بالوسط وواحدة بولايات الغرب، ما حرم الخزينة العمومية، وعلى مدار عقود من الزمن، من عائدات جبائية معتبرة.

وعن كيفية تهريب الأموال- أضافت مصادرنا- أن أصحاب الوكالات المتورطة في هذه العمليات يقومون بتوزيع المبالغ المالية بالأورو والدولار على الشيوخ والعجائز في المطارات، خصوصا النساء منهم لأنهم لا يتعرضون للتفتيش المعمق ويتم استرجاع المبالغ عند الوصول مقابل إعادة جوازات سفرهم.

كما أن أكثرية الجزائريين، بينهم معتمرون وحجاج وأيضا سياح، تضيف المصادر ذاتها، يجهلون أن المبالغ المالية التي يدفعونها إلى الوكيل السياحي تغادر التراب الوطني باتجاه الوكيل الأجنبي، بطريقة ليست قانونية، أو بالأحرى بطريقة لم يعالجها قانون النقد والقرض، فيقوم الوكيل السياحي بنقل الأموال إلى الخارج من خلال تقسيمها على السياح بقيمة لا تتجاوز الحد الأقصى المسموح به وهو 7 آلاف أورو، ليسترجعها منهم على متن الطائرة أو بعد دخول أراضي البلد المقصود.

كما تلجأ هذه الوكالات المتورطة إلى طريقة ثانية لتفادي نقل مبالغ مالية نقدا، وهو صب الأموال في حساب بنكي بالعملة الصعبة، والقيام بعمليات دفع حجوزات السياح في الفنادق بواسطة بطاقة الاعتماد، بتورط جهات خفية تغض الطرف عن هذه الممارسات المخالفة للقانون خلال فترة العمرة، التي يؤدي مناسكها ما لا يقل عن 250 ألف جزائري سنويا.

النهار
النهار الجديد
يومية إخبارية وطنية

2016/07/31

كان يستخرج 300 مليون يوميا من دون تبريرها ويعيدها بعد ساعتين بذات اليوم بتواطؤ مع مدير وكالة بئر خادم

هكذا تورط قابض ببنك عمومي في سحب أموال الزبائن لإبرام صفقات مشبوهة

استمع عميد قضاة التحقيق بالغرفة الأولى لدى محكمة بئر مراد رايس، مطلع الأسبوع الماضي، لمدير بنك عمومي وكالة بئر خادم بالعاصمة وأمين الخزنة، على خلفية الاشتباه في تورطهما في قضية سوء استغلال الوظيفة والتستر على جريمة بالنسبة للمشتبه فيه الأول، الذي يرجح أنه سهل للثاني عمليات سحب لأموال تراوحت قيمتها بين 200 و300 مليون سنتيم كل يوم من دون تبريرها وإرجاعها من أجل إبرام صفقات.

ياقوتة.ز

تفجير ملف قضية الحال، حسب المعلومات الأولية التي تحصلت عليها «النهار»، جاء بناء على بلاغ تقدم به أحد الموظفين على مستوى بنك وكالة بئر خادم، بخصوص قيام مدير الوكالة البنكية وأمين الخزينة بأعمال مشبوهة ومنافية للقانون، وذلك من خلال قيام ذلك الأخير وبعلم من مسؤوله بعمليات سحب يومية للأموال المودعة من قبل الزبائن، حيث كان يسحب مبالغ تراوحت قيمتها بين 200 و300 مليون سنتيم في حدود الساعة الواحد بعد الزوال من دون تبرير عملية السحب سواء إلكترونيا أو في السجل، من أجل استغلالها في صفقات وأغراض شخصية، ليرجعها بعد ساعتين بذات اليوم وبالتحديد في حدود الساعة الثالثة مساء، وعلى

ذلك الأساس، قامت الجهات الأمنية المختصة بفتح تحقيق في القضية، أين تم استدعاء المشتبه فيهما من أجل سماع أقوالهما في محاضر سماع رسمية، حيث اعترفا بالجرم المنسوب إليهما، رغم أنه لا يوجد أي إثبات ضدهما في خصوص اختلاس الأموال، باعتبار أن لجان التفتيش الدورية أكدت في تقاريرها على السير الحسن لعملهما، ليتم توقيفهما عن أداء مهامها بسبب القضية. المتهمان تم تقديمها يوم الإثنين الماضي أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة بئر مراد رايس، الذي أحالهما بذات اليوم على التحقيق من أجل معرفة ملابسات القضية والتقصي في حال ما ثبت أي اختلاس أو سوء تسيير واستغلال للوظيفة، خاصة وأن عمليات السحب كانت بتواطؤ مع مدير الوكالة البنكية.